إشكالية بناء الدولة في القرن الأفريقي دراسة من مقاربة المعضلة الامنية والنزاعات الاثنية

فضيلة حاج محمد

جامعة معسكر

الملخص:

يعتبر بناء الأمن في افريقيا مسألة عويصة نظرا لتزايد حجم التهديدات الأمنية المستعصية ، و المتعددة من حيث مصدرها أو طبيعتها ، في ظل استمرار حالة التشرذم التي تعيشها دول المغرب العربي ، التي لم تبقى بمعزل عن التحولات التي عرفها النظام الدولي بل تفاعلت ، و بشكل كبير نظرا لموقعها الاستراتيجي اذ لازال هناك الاعتقاد بأمن أمن الدولة هو أمن قطرها بمعنى أخر سيطرة النزعة القطرية على الدول الافريقية لتجاوز المشاكل الأمنية التي تعيشها و تتعامل معها بالشكل المنفرد في ظل اختلاف مدركات التهديد حسب كل دولة مما أدى بالاعتماد على استراتيجيات محلية ، و قدسية "مفهوم الأمن القطري للدولة " ؛ لكن الواقع التهديد الدولي يفرض على هاته الدول الانتقال الى توحيد هاته الاستراتيجيات على المستوى الإقليمي ، و هذا ما تحدث عنه "باري بوزان " بمفهوم مركب الأمن «Complexe Security » أو " الإقليمية الواعية و هو ارتباط الهواجس الأمنية للمجموعة الأمنية من الدول ، و يكون ارتباطا وثيقا فيما بينها هذا ما يجعل النظر واقعيا لأمن الدولة ما بمعزل عن أمن الدول الأخرى ، وبالتالي فالمتغير الأساسي في تعريف مركب الأمن بوجود درجة عالية سواء من التهديد و الخوف الذي قد تشعر به دولتين أو أكثر و بسبب الفراغ الذي يترك من عدم وجود العمل المشترك ، و في ظل غياب وجود تفعيل للأمن الافريقي ، نجد هاته الدول لجأت الى دخول شراكات للبحث عن شركاء خارج الإقليم بعدما عجزت امكانياتها عن وضع حد لمختلف التهديدات، و إيجاد حلول لردعها كأليات دفاعية مع الاتحاد الأوروبي ، الولايات المتحدة الأمريكية.

سنحاول في هذه الدراسة تسليط الضوء على الأمن الافريقي من منظور بنائي ، بالتركيز على علاقة الأمن و الهوية كونهما يشكلان عملة واحدة ، من خلال الحديث عن " الأمن الهوياتي- الافريقي " و تداعياته على افريقيا انطلاقا من التحولات على المستوى البيئة العالمية و انعكاسها، كون الأمن من منطلق بنائي هو بناء اجتماعي وليس معطى مسبق مبنى على ادراك الجماعي له ؛ لكن رغم ذلك ترسخت قناعة أنه لابد من نقلة نوعية لإعادة بناء الدولة في القرن الأفريقي ، و صياغة سياسات أمنية مشتركة فرضتها ضرورة و تحديات تحقيق الأمن في التحولات التي تعرفها المنطقة .رغم ان البيئة الأمنية الافريقية التي سيطر عليها فكرة تضارب الرؤى لفواعل المشكلة لها باعتبارها منطقة رهان جيوستراتيجي للدول الكبرى من جهة ، و لا يمكن اغفال دور سياسات القوى الكبرى في المنطقة.

الكلمات المفتاحية: البيئة الامنية- قضية الاثنيات-أزمات بناء الدولة.

مقدمة: شهد النظام الدولي ما بعد الحرب الباردة تغيرات عميقة مست العديد من جوانبه لا سيما الفواعل، الهيكل، القيم السائدة فيه بما فيه التغيرات التي طرأت على مفهوم الأمن التقليدي و انتقاله من مستوى الحفاظ و البقاء للدولة إلى مستوى مفهوم الأمن الشامل بكل أبعاده السياسية، الاقتصادية و الاجتماعية. هذه النتيجة التي غيرت في صيغة التهديدات الأمنية، حيث ساهمت إشكالية أمن الأفراد في تجديد المفاهيم و المقاربات و الاستراتيجيات المتعلقة بالأمن، و نجد مفهوم اللاأمن في إفريقيا متعدد الأبعاد : البعد السياسي، و الاقتصادي و الاجتماعي و خرق حقوق الإنسان.

فضلا عن ذلك يأخذ الموضوع محاولة الاقتراب من قضية الاثنيات، فأمام الأوضاع المتناقضة التي حولت المنطقة إلى بؤرة متخمة باحتمالات الانفجار في الكثير من الأحيان و التي جعلت المفاهيم المتعددة لمسألة الأمن فيها أكثر تعقيدا.

تأخذ الدراسة الطابع المعقد لرصد إمكانية تحقيق الأهداف الحيوية المرتبطة بالمصلحة القومية، من حيث الحفاظ على وحدة دولة القرن الإفريقي و تحقيق تطور نمو اقتصادي، وتعزيز مكانة دول إفريقيا إقليميا ودوليا.

الاشكالية: الى أي مدى يمكن تحقيق بناء الدولة في القرن الأفريقي في ظل طبيعة التحديات التي تعيق قيامها؟

منهجية الدراسة:

المنهج التاريخي : يعتبر التاريخ مخبر العلاقات الدولية ، و الحديث عن بناء الدولة في القرن الأفريقي و محاولة بناءه من خلال أليات أو استراتيجيات كفيلة بالحد من شدة التهديدات و مواجهتها .وذلك بتسليط الضوء على التراكمات التاريخية وأسباب عدم تحقيق بناء الدولة في القرن الأفريقي ، و تفعيله بالرجوع للإرث التاريخي لهاته الدول أي لا يمكننا فهم البيئة الأمنية الأفريقية الاّ من خلال اطار تاريخي تتعلق بنشأة هاته الوحدات المنهج المتبع :الوصفي التحليلي من خلال أسلوب الاستنباط الذي يقوم علي استنتاج أفكار معينة من ظاهرة عامة ،بمزج التحليل الواقعي بين التشخيص و المعالجة ،و تمّت الاستعانة بالعديد من الدراسات و البحوث و التقارير و المراجع المختلفة التي ساعدتنا في تحليل الأفكار و ربطها مع بعضها البعض بصورة منطقية و علمية ،و التي أوصلتنا إلي خلاصات و نتائج علمية في مجال الامن.

المنهج السلوكي : يقوم على الإفادة من نتائج العلوم السلوكية في مجال الأبحاث السياسية معتبرا أن علم السياسة هو علم ديناميكي يركز على التفاعل بين الظواهر السياسية وبيئتها المحيطة ، حيث إنها ظواهر غير جامدة ، كما يركز هذا المنهج على توجهات ودوافع واستجابات الأفراد والجماعات وتأثير كل ذلك على سلوكهم السياسي.

منهج دراسة الحالة :ذلك من خلال تسليط الضوء على البيئة الأمنية الأفريقية باعتبارها مجالا حيويا ، و ظهور رهانات أمنية تستدعي تنسيق أمني إقليمي ، والتخلي على طروحات الوطنية التقليدية ضيقة النطاق محصورة في قطر كل دولة على حدى ، بسبب ضرورة فرضتها المستجدات الدولية و الرهانات الجيوسياسية على المنطقة فيظل محيط مليء بالتهديدات سواء من الساحل الافريقي و أزماته الى موجة الربيع العربي. التي أدت الى سقوط نظام بن علي في تونس ، و معمر القذافي في ليبيا ؛ على التوالي هاته الأخيرة التي تعيش أزمة بناء دولة التي حسب العديد من الدراسات الاستشرافية تؤكد أنها مستقبلا ستكون حاضنة لعوامل الفشل الدولاتي .

مقاربة الموقف: وهو يتعلق بالفرد، وفي كل مجتمع نجد "أدوارا" و "مراكزا" ولكن أساس تكوينها وصيغها تختلفان من ثقافة إلى أخرى، وفي كل مركز اجتماعي هناك علامات تؤدى إلى قيام السلوك العادي، و معنى ذلك أن الموقف ليس مجرد فعل و لكنه في واقع الأمر توقعات للفعل، ذلك لأنه عندما نشترك في أي موقف اجتماعي طبيعي فإننا نتوقع مقدما للسلوك الذي يصدر عن الآخرين و لذلك فإن توجيه هذا المفهوم نحو السياسة في معالجة دور الدولة كوحدة بين مجموعة من الدول " وحدات " تعطي دلالة مشتركة انطلاقا من منهج سلوكي ، على اعتبار أن الدولة تعبر عن إراداتها عبر سلوك سياسي خارجي.

تعاني منطقة القرن الإفريقي من عدة مشاكل سياسية وعرقية وهذا عبر كل الحقب التاريخية جسدتها مشكلة الحدود الجغرافية المتوارثة عن الاستعمار و أيضًا الروابط السياسية التي لا زالت تربط بعض النظم السياسية بها بمستعمريها سابقًا بالإضافة إلى عجز في التنمية والعجز الديموقراطي الناتج عن ضعف الأنظمة السياسية وكذلك مشكلة الحروب الأهلية و حركات التمرد من قبل بعض الأعراق والإثنيات، دون أن ننسى مشكلة بناء الدولة،هذه التهديدات الأمنية أضحت واقعًا تعيشه منطقة القرن الإفريقي في الوقت الراهن وأصبحت تهدد كيانها.

أولا: الأزمات السياسية والعرقية:

1-أزمة بناء الدولة في منطقة القرن الإفريقي: سيطرت موجة نظم الحكم الديكتاتورية والاستبدادية على طبيعة الحياة السياسية في معظم دول منطقة القرن الإفريقي ، بشكل يظهر صور الصراع بممارسة مختلف أشكال العنف للوصول إلى السلطة، ويتجلى ذلك من خلال حالات لانقلابات العسكرية والاغتيالات السياسية والحروب الأهلية العديدة والمتكررة ؛ وقد عرف " ماكس فيبير Max Weber " الدولة على أنها: "أداة حكم تحتكر استخدام القوة في إقليم معين محدد وتسيطر على شعب محدد"؛ وبالاستناد على هذا التعريف فإن الدولة الإفريقية بشكل عام تعاني من الأزمات التالية: أزمة بناء الدولة القومية ، أزمة التعددية السياسية ، أزمة العلاقات المدنية العسكرية، أزمة التنمية الإقتصادية ،أزمة الشرعية السياسية، إن ما يؤثر على منطقة القرن الإفريقي لا يحدث ولن يحدث بمعزل عن الدول المجاورة لها، بإعتبارها دول حديثة التكوين والنشأة؛وذلك نتيجة لعدة ارتباطات تاريخية وسياسية وجغرافية، وحتى في التركيبة البشرية إلى حد نسبي

فمنطقة القرن الإفريقي تتخبط في جملة من الأزمات السياسية أهمها:

1) **أزمة الشرعية:** تظهر بمستويين يرتبط أولهما بما سمي Political legitimacy Crisis في بناء الدولة والتي تعالج مشكلات التحول الاجتماعي والتطور الاقتصادي والديمقراطي ؛و استقاءًا من الواقع السياسي في منطقة القرن الإفريقي، نستطيع رؤية تفاوت في مدى عمق نظم الحكم بها والتي بدورها تفتقد إلى هذه الشرعية السياسية، الأمر الذي أفقده القدرة على التواصل مع شعوبها و كذا تسجيل حالات العجز الأمني والديموقراطي مع عدم القدرة على إيجاد حلول للمشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها.فأزمة الشرعية هذه ناجمة عن أربع عوامل مرتبطة ببعضها البعض وهي : الخلاف عن السلطة، الصراع لأجل القوة، فقدان الثقة بالقيادة السياسية، غياب عمليات التنشئة السياسية؛ والمستوى الثاني: فهو نتاج للأول ،ظهر عبر أزمة الشرعية الدولية International Legitimacy Crisisإفرزته الحرب الباردة حيث أضحت بعض الدول الأوروبية و الولايات المتحدة ا لأمريكية بالتدخل في الشؤون الداخلية للدول الإفريقية .
2) **أزمة الفشل الاقتصادي:** أزمة التنمية أحد أهم المشاكل الأمنية التي تعاني دولة القرن الإفريقي؛إلى جانب أزمة التطور الديموقراطي أو الأداء السياسي وهو ما أوجدحالة اللاعدالة اجتماعية وأدخلتها في حلقة مفرغة أبقت مجتمعات تلك المنطقة رهينة لأزمات دائمة؛ وهناك من يربطها بأزمة توزيع الموارد والمنافع المادية وغير المادية في المجتمع من قبل النظام السياسي، ومشكلة التوزيع هذه لا تقتصر

على توزيع عوائد التنمية فقط وإنما تشمل أيضاً عملية توزيع أعباء التنمية،الأمر الذي أضاف تهديدات جديدة بشكل خاص .

3) **أزمة الاندماج الوطني:** تجلت في عجز النظم السياسية على خلق أو بناء الدولة الوطنية،نتيجة عدم قدرتها على التعامل مع الواقع القائم المبني على مبدأ علو الولاءات الشخصية والعرقية والولاءات دون الوطنية على الولاء الوطني، وهو ما خلق موجات عنف سياسي واسعة وبؤر للتوتر مع عدم القدرة على تسمية أو إطلاق مصطلح " شعب " على تلك الجماعات التي تعيش فوق إقليم واحد ؛ وبالتالي ظهور لمشكلة الهوية والإقليمية والإثنيات المتناحرة، وإذا أخذنا على سبيل المثال دولة موريتانيا فهي تعاني مثلها مثل الدول الأخرى المجاورة لها من مشكلة و أزمة الهوية، بإعتبارها أزمة سياسية مرتبطة أساسًا بالمجتمعات حديثة الانبثاق والتكوين والتي تتميز بتركيبة مجتمعية مليئة ومتعددة الأعراق والإثنيات لا تزال تبحث عن روحها المجتمعية الموحدة؛ فالفرد فيها لا يزال يحس بالانتماء القبلي والعرقي والإثني و الطائفي وهو غير مستعد لبناء أو الاعتراف بهوية قومية ووطنية موحدة داخل الدولة الواحدة؛ وهي الأسباب نفسها التي أنتجت صراع القومية و الهوية الإقليمية بين دول هذه المنطقة. فالدولة أضحت غير قادرة على تحقيق أمن مواطنيها؛ وعلى مجابهة التهديدات النابعة من داخل الدولة؛ فالدولة أصبحت أحد الفواعل المتعددة والتي تعمل على تأمين فئات معينة فقط؛ وهذا ما أكده **جون جاك رو ش Jean Jacque Roche** الذي يرى أن الدولة أصبحت مصدر تهديد أمني لشعبها و ذلك عبر سيطرة إثنية معينة أو نخبة مؤسسة العسكرية على مقاليد السلطة؛ وهي الصورة التي ولدت العنف البنيوي**ViolenceStructurelle** ؛ وهدا ما يطلق على تسميتها "أشباه الدول " Quasi States "وهذا ما تعيشه منطقة القرن الإفريقي . إن هذه (أشباه الدول) تعكس حالياً بما يسمى " السيادة السلبية "،التي يوفر لها النظام الدولي القاعدة والإطار العام الذي من خلاله تضمن بقائها وتواجدها وديمومتها وفق معايير نسبية حسب ما يراه " جاكسون"؛ فمنطقة القرن الإفريقي كباقي الدول الإفريقية الأخرى تعاني مشاكل أمنية مرهونة بمتغيرات تتحكم وتضبط حالات الاستقرار و عدم الإستقرار في تلك المنطقة.

إنطلاقًا مما سلف نحصر المشاكل التي تعاني منها الدول الإفريقية عامة في ثلاثة عناصر:

ما هي تاريخية (لها علاقة بالتركيبة البشرية لتلك المجتمعات كالأعراق والإثنيات ، اللغات،الدين، العادات، اللهجات)، ومنها ما هي مرتبطة بالبيئة والموارد الاقتصادية حيث نجد غياب عدالة في توزيع الثروات وحتى الاقتتال للحصول عليها وأخرى مرهونة بركن الدولة من خلال غياب التمثيل العادل للتنوع الإثني داخل مؤسسات الدولة وهضم حقوق بعض الأقليات وتهميشهم وكذا تغييبهم عن ممارسة السلطة؛فمنطقة القرن

الإفريقي تعاني حاليا تهديد ات أمنية نابعة من التصدع الحاصل في أبنية ومؤسسات الدولة سواء السياسية منها أو المدنية إنجر عنه فقدان الشرعية وتدهور في الأداء الوظيفي هذه الحالة أفرزت جملة من المعطيات يمكن حصرها فيما يلي:

1) ظهور هوة كبيرة وعدم مسايرة وظائف المؤسسات السياسية للوظائف المنصوص عليها في الدساتير و اللوائح السياسية.
2) السرعة في الإنتقال؛ مما يوجد العجز في متابعة الفترات السابقة للأنظمة السياسة لدول المنطقة.
3) ظاهرة استيراد الأنظمة السياسية ودساتيرها من الدول الأوربية وتطبيقها في المنطقة (مبدا التأثر).

هذه الحقائق غير زائلة إلى حد اليوم، و هي عنصر ناجم أو قائم على تطورات قوى داخلية؛ فبعد استقلال الدول هيمن قادة الحركات الوطنية التحررية في إفريقيا ككل على مقاليد الحكم ومؤسسات الدولة بإسم الشرعية الثورية، وأصبحوا وزراء وحكام وولاة للأقاليم والمقاطعات إلا أنهم في البداية عجزوا عن أداء وظائفهم بصورة عامة ومن إقامة وتفعيل إدارة حكومية على النطاق الوطني و واجهت قادة هده الدول جملة من المشاكل مرتبطة أساسا بالشرعية، ومشاكل التنمية الاقتصادية فمنطقة القرن الإفريقي تشهد ضعف في مؤسساتها من جهة؛ وبروز وحدات وأنماط سيطرة وفاعلين جدد مكانها من جهة ثانية، سوف يهدد أمن الدولة وكيانها وإستمرارها في إفريقيا.

2- الأزمات الإثنية: تتميز مجتمعات منطقة القرن الإفريقي بتركيبة إثنية وعرقية ودينية متنوعة ، معقدة وخاصة جدًا، عرفت صراعات فيما بينها منذ القدم، فإن أحد مداخل المشكلة الأمنية في تلك المنطقة يكمن في الإرتفاع المتزايد في حدة هذه الصراعات الإثنية والقبلية ، و بالتالي عدم تحقيق التكامل الوطني داخل هذه الدول جمعاء، مثلها مثل باقي دول القارة الإفريقية ،يعني منطقتي القرن الإفريقي ومنطقة الحزام السوداني[1] ؛فتلك الصراعات كانت ولا تزال حبيسة الحسابات الإثنية منذ السنوات الأولى لفجر الاستقلال.هذا بدوره يقودنا إلى نتيجة حتمية مفادها أن المستعمر كان أحد العوامل التي وقفت في وجه تلك الحركات الانفصالية وذلك باستعمال القوة الصلبة في فترة الإستعمار، كما كان سببًا في إعادة بعث تلك المطالب والأطماع الانفصالية بعد خروجه وترك التأويلات حول التقسيمات والحدود الجغرافية المتوارثة خلال مرحلة الإستقلال،وهي التقسيمات نفسها التي رأت فيها بعض الأطراف(قبائل، إثنيات، وحتى بعض الدول) هضماً لحقوقها التاريخية والسيادية؛ إن تلك الدول عانت من مشكلة " بناء الدولة القومية " Nation-State" والتي تعني أن ولاء الأفراد والجماعات بإتجاه الدولة القومية كأسمى حد، وعليه

يكون تفاعل مختلف الجماعات داخل الدولة على حد سواء بغض النظر لانتماءاتهم الإثنية والعرقية وميولاتهم وعقائدهم الدينية ؛ويمكننا الاعتماد على هذه النتيجة الأخيرة كمدخل لفهم طبيعة النزاعات القائمة ومن خلاله طبيعة التهديدات الأمنية في المنطقة على وجه التحديد والخصوص.

ثانيا:الأزمات البينية /المشتركة:

ومن بين تلك الأزمات السياسية نجد:

أولا: الأزمة الإيفوارية:إن التاريخ السياسي لدولة ساحل العاج، يفسر الأزمة الإيفوارية وجوانبها؛ فإلى غاية سنة 1993ورحيل" هوفييه بوانيي ه "كانت ساحل العاج تحت علم الحكم الديكتاتوري؛ وبعد ذلك ظهر صراع بين" الحسن وتارا "(رئيس الوزراء آنذاك) و" كونان بيديه "(رئيس البرلمان) حول السلطة لينعكس في صورة صراع بين ما هو مسلم (في شخص" الحسن وتارا ") وما هو مسيحي؛ لذلك فقد جسدت أزمة كوت ديفوار، أزمة لعدة جوانب منها ما كان سياسيا وعسكريا واجتماعيًا واقتصاديًا بالدرجة ألأولى؛ أي أزمة داخلية ذات أبعاد جهوية .وأما فيما يخص أبعاد الأزمة تلك تلك فكانت ببعدين :الأول جيوبوليتيكي والثاني سوسيواقتصادي،ونقصد من ذلك وجود ثلاثة عوامل أثرت في دولة ساحل العاج وهي:

- فترة الحرب الباردة، أين كان الاقتصاد الإيفواري مرتبطاً بالمصالح الجيوسياسية للدول الغربية.
- تجارة الكاكاو و البن.
- فتح الحدود أمام رؤوس الأموال الأجنبية و أمام الأشخاص(هجرة إقليمية داخلية)، وهو ما أوجد حالة تدخل أجنبي ؛ بمعنى أن الأزمة السياسية الإيفوارية ذات بعدين الأول داخلي والثاني خارجي.

إن المشكلة الأمنية في دولة ساحل العاج مثلا تكمن في التنوع الديني و القبلي و الإثني و الكل يعمل وفق منظور إقليمي؛ ففي الشمال نجد الغالبية المسلمة المنتمية إلى قبيلة" الجيولا Jula " وفي الشرق والغرب نجد الغالبية المسيحية المنتمية إلى قبيلتي" البولي Poli "و" البيتي Pete "ا هذا من جهة ومن جهة ثانية مشكلة المواطنة التي ظهرت في أعقاب موجات الهجرة الإقليمية نحو ساحل العاج مدفوعة بالعامل الاقتصادي (ازدهار تجارة البن والكاكاو سابقاً)؛ وحتى تكون لدينا صورة أوضح عن طبيعة الصراع في دولة ساحل العاج، فهي ذو طبيعة إثنية تجمع الإثنيات التالية:

- الباولي (Baoulé)، و البتي (Bété)، في منطقة قاقنوا.

- الباولي (Baoulé)، و ديدا (Dida) في منطقة ديفو (Divo) .
- الموسي (Mossi) والغورونوسي (Gourounsi) والموري(Moré) بوركينافية، مع الكرومن (Kroumen) والباكو (Bakoué) الإيفواريةفي مناطق سان بيدرو(San Pédro) والبيربي (Béréby) والتابو (Tabou).
- الباولي(Baoulé) و القير (Guéré) في منطقتي ديوكوي (Duékoué) ولاغولا (Logoualé) .
- القير (Guéré) و الموسي (Mossi) في منطقة بلوليكن(Bloléquin).
- المباتو(Mbatto) و الأبوري (Abouré)في منطقة بونوا(Bonoua) .
- الأبيدجي(Abidji) و الموسي (Mossi)في سيكينسي (Sikensi) .
- أقليات إثنية مالية يعملون في حقول القطن بمناطق السينوف (Sénoufo)و كورهوقو (korhogo) و البونديالي (Boundiali) و الطنغرلا (Tengrela) .

إن الواضح من ذلك التقسيم الإقليمي للنزاعات الإثنية في ساحل العاج، أبعاده الإقليمية، فإلى جانب النزاعات الداخلية الإثنية الإيفوارية هنالك نزاعات إثنية تجمع الإيفوارية والبوركينافية والغانية (Fanti) والطوغولية (Ewé) ، ومالي (Bozo)، وحتى مع إثنيات من دولة البنين (Ewé) ؛ليس هذا فقط بل شمل مشكلة المواطنة على إثر التعديل الدستوري الذي فصل نهائيًا في إلزامية تمتع المرشحين للرئاسة بجذور إيفوارية (أم و أب إيفواريين)، وهي الوضعية التي خلقت أجواء سياسية غير مستقرة انتهت بانقلاب عسكري على يد الجنرال" روبرت جي"؛ لتظهر نفس المشكلة تلك من جديد لكن في صورة المهاجرين نحو دولة الكوت ديفوار-نتيجة لإزدهار الاقتصاد الإيفواري في مرحلة سابقة-والتي كانت بشقين الأول سياسي والثاني اقتصادي؛بالنسبة للشق الأول تظهر في النسبة الكبيرة للمهاجرين الذين يعيشون في ساحل العاج؛ فصورة التهديد الأمني (سياسي) التي تشكلت هي العلاقة الناشئة بين عامل المهاجرين والعامل السياسي (الانتخابات والمرشحين)،ففي حالة حصول الجيل الثالث من المهاجرين المولودين في ساحل العاج على الجنسية فإنهم سوف يسعون إلى السلطة وهو ما يعني خلق دولة هجينة، وأما الشق الثاني فهو الوزن الاقتصادي لهؤلاء المهاجرين، خاصة في مجالي الصناعة والتجارة، فمثلاً تبلغ نسبة البطالة لدى هؤلاء نسبة أقل منها عند الإيفواريين بنسبة 3.6 % و6.4 % على الترتيب؛ ولتعاود بذلك حالة التوترات السياسية الظهور من جديد بعد أن انحصر الصراع بين الجنرال"جي "و" غباغو "

والذي أطاح بغريمه على إثر نتائج انتخابات الرئاسية التي كانت في سبتمبر من سنة2000 ، وبقيت الأوضاع السياسية على حالها إلى غاية ظهور المعارضة المسلحة إلى جانب رفض القوات الفرنسية المتواجدة هنالك التدخل لصالح نظام غباغبو، وهو الأمر الذي استدعى تدخل منظمة إيكواس ECWAS لغرب إفريقيا في محاولة لعقد مفاوضات سلام كانت بداية من وقف إطلاق النار يوم 17 أكتوبر 2002 ؛ ولتظهرالحالة السياسية في دولة ساحل العاج هي حلقة مفرغة نتيجة لوضعية الدولة في تلك الدولة أو بما سمي ب" الدولة الرخوة "ناجمة عن أزمة الاندماج الوطني ؛ و هي الصورة العامة التي تعاني منها الدولة الإفريقية وعلى نفس مثال ما يحدث في منطقة الساحل الإفريقي ، بمعنى وجود شبكية من التهديدات الأمنية تظهر بين ما هو سياسي وما هو اقتصادي وما هو مجتمعي وعن أبعاد الأزمة الإيفوارية في ظاهرة في صورة التدخل الحاصلة لدول منظمة إيكواس لغرب إفريقيا كانعكاس لحالة التأثر والتأثير السياسي (Ingerences) سواء تعلق الأمر بالفواعل الرسمية(الدولة) أو الفواعل الغير رسمية (الميليشسيات المسلحة) ؛ فالظاهر هو محاولات استثمار الحالة السياسية التي تمر بها دولة ساحل العاج من قبل دول الجوار كدول بوركينا فاسو وليبيريا وغينيا والكونغو وحتى مالي وذلك نتيجة لتماس الحدود الجغرافية البرية وكذا طبيعة الحالة السياسية السائدة في تلك الدول.وأبرز مثال عن ذلك الحركة الوطنية لأجل الكوت ديفوار (MPCI) المدعومة من قبل نظامي مالي وبوركينافاسو وكذا الحركة لأجل الديمقراطية في ليبيريا(MODEL) المدعومة من قبل نظام غباغبو والتي قامت بعمليات عسكرية في ليبيريا مدعومة بالقوات الوطنية الإيفوارية(FANCI) ؛وهو الأمر الذي خلق حركية واسعة لجملة من التهديدات الأمنية عبرت حدود تلك الدول (خاصة جبهة الساحل الإفريقي) ولتظهر في شكل موجات تهريب الأسلحة والماس وموجات اللاجئين. لقد أوجدت حالة اللااستقرار الأمني في دولة ساحل العاج موجة تأثيرات سلبية على اقتصاديات كل من النيجر ومالي وبوركينافاسو وذلك بسبب تراجع المداخيل الجمركية وتراجع مصاريف نقل السلع وكذا صعوبة التنقل إلى ساحل العاج .

على الرغم من الدور الذي قام به كل من الإتحاد الإفريقي والجماعة الاقتصادية لدول في محاولتهما رعاية مفاوضات السلام وإيجاد مخرج للأزمة الإيفوارية (ECOWAS) غرب إفريقيا والتي جمعت بين الأطراف السياسية Ouagadougou وكانت آخرها اتفاقية واقادوقو المتصارعة في كوت ديفوار؛ ومن بين ما ورد في نصوص تلك الاتفاقية نجد :

- نزع سلاح الميليشيات المسلحة ثم دمجها مع القوات المساحة في وحدة واحدة، أُطلق عليها اسم وحدة القيادة المدمجة Centre de Commandment Integre والتي تتمتع بدور عسكري وسياسي مشترك.
- إعادة تشكيل الطاقم الحكومي.
- دعم مسار الانفتاح السياسي و الحريات السياسية.
- إعادة تنظيم الانتخابات الرئاسية .

إضافة إلى عملية إشراك أطراف المجتمع المدني الإيفواري، على غرار أحزاب المعارضة المجسدة في شخصيات "هنري كونان بيدي Henri Konan Bedie" رئيس حزب الديمقراطية و " آلاسان درامان واطارا Alassane Dramane Ouattara رئيس حزب التجمع الجمهوري الإيفواري.

و عن مهام وحدة القيادة المدمجة نجد:

- ✓ المساهمة في وضع إستراتيجية عسكرية وطنية دفاعية.
- ✓ الإشراف على عمليتي نزع السلاح و إدماج المتمردين في شكل برنامج وطني إيفواري.
- ✓ الإشراف على العمليات العسكرية إلى غاية الخروج من الأزمة.
- ✓ الإشراف على حماية سير العمليات الانتخابية.
- ✓ بإضافة إلى الإشراف على الأمن الوطني الإيفواري .

لكن تلك الإتفاقية لم تكن لتجد مخرجاً للأزمة الإيفوارية في أعقاب المشاكل التي برزت عقب التوقيع على تلك الاتفاقية و كانت على ثلاثة محاور و هي:

- مشكلة توحيد الجيش والميليشيات المسلحة، فقد قوبلت عملية المزج تلك بالرفض من قبل بعض الأطراف من الجانبين؛ فبعض من القادة الميدانيين لقوات المعارضة المسلحة، (FAFAN) رفضت تلك الفكرة إلا في حالة إستفادتهامن مزايا ومنح مالية؛ وقال في ذالك الناطق باسم القوات الفرنسية:" يظهر الإشكال عند القواد الميدانيين للمتمردين والذين تم تعينهم سابقاً كولاة على بعض المناطق الشمالية، التي سيطرت عليها الميليشيات المسلحة سابقا."والآن هم مستعدون للانضمام إلى الوحدات النظامية للجيش الإيفواري في مقابل بعض من المنح والمزايا المادية".
- نزع سلاح المتمردين، و قد ورد على لسان الممثل الخاص والنائب عن الأمين العام لهيئة الأمم المتحدة " أبو موسى Abou Moussa " قائلاً أن:"الوضعية الأمنية مستقرة لكن هشة".وذلك في وصفه لحالة الميليشيات التي تقبع في الجهة الغربية، والرافضة

لتسليم أسلحتها. وهوما جعل مناطق الغرب تلك تعيش في حالة فراغ أمني ملأته الجريمة المنظمة وعمليات النهب والسلب التي تقوم بها تلك الميليشيات.

- إزالة منطقة الثقة (المنطقة الفاصلة بين الشمال الذي يسيطر عليه المتمردون وذو الأغلبية المسلمة والجنوب الذي تسيطر عليه قوات الجيش النظاميةوذو الأغلبية المسيحية .وهي نفس المنطقة التي كانت تتمركز بها القوات الفرنسية وقوات القبعات الزرق)؛والتي تحولت إلى خط أخضر،فقد كان آخر مطلب جسدته اتفاقية واقادوغو Ouagadougou هو إجلاء القوات الفرنسية وكذا قوات القبعات الزرق من الأراضي الإيفوارية في شكل تدريجي؛ فالمعلوم أن التواجد العسكري بكوت ديفوار هي مسألة نفوذ فرنسي قديم في تلك المنطقة والفراغ المتروكسوف تملأه قوا ت الشرطة المشتركة المكونة من المتمردين وكذا قوات الدفاع الوطني الإيفوارية

لقد حاول أطراف تلك الاتفاقية تجسيد روح المبادرة الوطنية الإيفوارية الطامحة لتحقيق سلم دائم ،واستمرارية لمسارات السلام السابقة (الاتفاقية الموقعة بباريس في جانفي من سنة 2003 ، وكذا القرار الأممي رقم1721).

وانطلاقًا من كل ما ورد أعلاه، نلمس أن دولة ساحل العاج تعتبر كأحد أكثر الدول الإفريقية ملامسة لظاهرة النزاعات الإثنية، ومع ذلك فمسارات العنف السياسي لم تقد إلى حرب أهلية،-مع وجدود اختلافات سياسية فيما يخص هذا الطرح – فالملاحظ على مستوى تلك الدولة أنه كلما وصلت حدة النزاع إلى ذروتها عاودت النزول لتستقر الأوضاع السياسية في ذلك البلد من جديد وربما يعود ذلك إلى وجود فرنسا-كقوة عسكرية -ومصالحها هناك عبر المنطقة كاملة-عامل خارجي -وكذا إدراك الدول المجاورة للكوت ديفوار والتي لها يد فيما يحدث سياسياً أن حالة حرب أهلية في ساحل العاج يعني تهدي دات أمنية منتشرة سوف تؤثر لا محال على تلك الدول و على منطقة الساحل الإفريقي.

ثانيا :أزمة القرن الإفريقي:تعكس منطقة القرن الإفريقي منطقة جغرافية موردة ومنتجة للأزمات وعلى مستويات عديدة منها ما يشمل جوانب الأمن الغذائي، الأزمات الداخلية (صراعات إثنية وسياسية) أمراض متنقلة، وكذا مشكلة اللاجئين نحو الدول المجاورة لمنطقة القرن الإفريقي .

إن التقسيم السياسي لخريطة القرن الإفريقي ، يقودنا لتحديد الدول التالية :إثيوبيا،الصومال ،جيبوتي وأريتيريا، ويظهر محور الصراع على طول الارتباط الكائن بين دولتي الصومال وأثيوبيا ؛ والحديث عن أثيوبيا يقودنا نحوالحديث عن حقيقتين:

الأولى :إن دولة أثيوبيا هي نتاج لسياسة توسعية لإمبراطورية الحبشة في السابق و بذ لك أضحت إثيوبيا كيان سياسي مستقل يظم عرقيات و أجناس بلغات و ديانات متعددة.

الثانية :حالة صراع القوميات في إثيوبيا الناجمة عن المطالبة بالحقوق الجغرافية .

عبر" بطرس بطرس غالي "في وصفه لمنطقة القرن الإفريقي قائلاً ":إذا كان في حالة كل نزاع إثني، ديني، أو لغوي يتم المطالبة بالحقوق الإنفصالية عن الدولة الأم، فإنه لن تكون هنالك حدود لحركيات الشتات، ومنه فإن حالة إدراك أو تحقيق الأمن و السلم وحتى الحوائج الاقتصادية سوف تكون صعبة التحقيق"، إن طبيعة المشكلة الأمنية في منطقة القرن الإفريقي يمكن تناولها من مدخل جيوبوليتيكي أي من خلال نظرية الأمن المائي العربي في إشارة إلى أهمية البحر الأحمر؛ فقد أصبحت تلك المنطقة روافد نزوح للحروب الأهلية التي شهدتها دول ليبيريا، بورندي، رواندا، وحتى السودان وقال" ماكيند ا J. S " Makindaفي تلخيصه للحالة السياسية في منطقة القرن الإفريقي: "صحيح أن كل دول منطقةالقرن الإفريقي قد طورت مؤسسات سياسية أغلبها تشكلت أو هي تعبير لأنظمة شمولية، فقط جيبوتي هي الدولة الوحيدة التي شهدت فترة من الاستقرار السياسي، ولكن الأوضاع تغيرت منذ سنة1991 ومن البديهي أن تستمر حالة اللااستقرار تلك بسبب تأثير عنصري الديمقراطية والأحقية السياسية،" ليضيف " آيينغو نيونغو P. Ayang`o Nyong`o" قائلًا: "إن حالة الصراع في منطقة القرن الإفريقي هي انعكاس لجزأ كبير للمشاكل الدولية العالقة، و في جزء ثاني حالة أو موجة التسلح تقود إلى قتال مباشر،وأن المشاكل العالقة فيما بين الدول تلك لا تحل إلا بالقوة العسكرية"،وبالعودة إلى مجريات أحداث التاريخ السياسي لدول القرن الإفريقي، نجد أن ذلك الأخير يحتوي على مداخل تفسيرية لأسباب الصراع وذلك من خلال التركيز على العوامل التالية:

- ✓ قيام دولة الصومال المستقلة حديثًا بتوقيع أول اتفاقية عسكرية مع الإتحاد السوفييتي سنة1965 .
- ✓ بداية الحركة الانفصالية العسكرية الأريتيرية المطالبة بالانفصال عن أثيوبيا سنة1961.

فالصورة التي ظهرت هي صراع بين المصالح الإستراتيجية لدولة حديثة الاستقلال كان يدعمها المعسكر الشرقي و دولة قديمة النشأة كانت يقف رواءها المعسكر الغربي؛ كون المنطقة تلك جسرعبور نحو الخليج العربي و الفارسي، وما زاد من تعقيد وتسريع الأمور،المطالب الانفصالية الأريتيرية في أثيوبيا ومطالبة الصومال بمنطقتي هود و أوجادين، وقد بقيت الأمور على حالها بين المساعي الإقليمية والدولية من منظمة الوحدة الإفريقية سابقًا(الإتحاد الإفريقي حاليًا) والتي كانت آنذاك حديثة النشأة من خلال لعب دور الوساطة الدبلوماسية والتأكيد على ضرورة المحافظة على خطوط ترسيم الحدود بين الدول الإفريقية وذلك لسبب بسيط وهو التهديد الأمني الذي يعنيه مراجعة الحدود البرية بين الدول الإفريقية .

إن الدارس لمنطقة القرن الإفريقي يجد نفسه مجبرًا على التطرق إلى دولة الصومال كمدخل لدراسة التهديدات الأمنية النابعة من منطقة القرن الإفريقي بشكل خاص.ومن بين أهم الصور السياسية التي ظهرت في دولة الصومال المحاكم الإسلامية و التي أدت إلى الإطاحة بنظام" سياد بري" سنة 1991، ومما زاد من قوتها انتصارها على قوات ما عرف ب تحالف إعادة السلم و مكافحة الإرهاب الذي أُسس في 18فبراير 2006 لهدف مواجهة النفوذ المتزايد لإتحاد المحاكم الإسلامية .

إن ظهور المحاكم الإسلامية أدى إلى تغيير موازين القوى وبذلك معادلات الصراع في الصومال وفي منطقة القرن الإفريقي ككل، كون هذه الأخيرة كانت بها العديد من الفصائل المسلحة لتصبح بعد ذلك معادلة ثنائية تجمع بين المحاكم الإسلامية والحكومة المؤقتة؛ وهو الأمر الذي جعل من المستحيل قيام سلطة انتقالية اتحادية، فالمشكلةأوالتهديد الأمني ظاهر في الأيديولوجية الراديكالية الإسلامية وهو على الأقل ما تراه بعض الأطراف الإقليمية والدولية على غرار الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وإثيوبيا على الأقل،إن تأثير منطقة القرن الإفريقي نابع من سمات مشتركة، والتي لها تأثيرات مباشرة وغير مباشرة على صعيد إقليمي ودولي وهي:

- الخلافات الحدودية الغير محسومة، مثال الصراع الصومالي الإثيوبي حول منطقة"الأوجادين ."وكذا الصراع الأريتيري الإثيوبي.
- تدهور الحالة الاقتصادية،في ظل مديونية مرتفعة، مصحوبة بموجات جفاف حادة،إنتشار الصراعات القبلية و الطائفية، والتي تمارس هي نفسها النزعة الإنفصالية عن الدولة الأم.
- أهمية المنطقة الجيوسياسية،بشكل جعل منها أرضاً خصبة للأطماع الخارجية (الو.م.أ، الصين، إسرائيل، الدول الأوروبية)؛بالإضافة إلى كثرة الانقلابات العسكرية بشكل جعل الدولة في رداء

عسكري والقادة السياسيين كذلك ، فدولة كالصومال تعكس أزمة شرعية حادة، أدت إلى توليد موجات عنف عارمة .تعكس مقولة" شارل تريليCharles Trilly :

الحرب تصنع الدولة، والدولة تقوم بالحرب La guerre fait l'état et l'état guerre fait la

فالصومال تعكس دولة أمراء الحرب،حيث أفضى العنف الوسيلة الرسمية لتشكيل التحالفات السياسية الرسمية وحتى العجز عن الفصل أو التمييز بين هؤلاء وبين القوات الحكومية، ودليل ذلك المحاكم الإسلامية في الصومال والتي أخذت مكان الدولة ووظائفها وملأت الفراغ السياسي؛وذلك في مبادرة من بعض شيوخ القبائل، فالصومال انهارت نتيجة لما يلي:

1. رفض الصوماليين لمفهوم الدولة في معناها الحديث، و حتى تحدي الدولة.
2. الفوارق المجتمعية التي زرعها المستعمر و التي نمت بعد خروجه.
3. فشل تجربة الحكم العسكري، في شكل أدى إلى انهيار الدولة.
4. إحياء الانتماء القبلي.
5. الدخول في حروب على جبهات عديدة منها الحرب الأثيوبية و كذا الرغبة في استعادة منطقة " أنفدي " التي ضمتها كينيا سنة 1963 .
6. الأزمة الاقتصادية الحادة،فالصومال تعد بدول العالم الرابع في وصف لحالة الفقر الشديد بها.
7. حركة الهجرة الدائمة، سواء كانت من طرف السكان الفارين من الحروب ومن اضطهاد الميليشيات المسلحة لهم أو هجرة المعارضين السياسيين و غيرهم من القدرات المحلية.

لقد عكست منطقة القرن الإفريقي منطقة نفوذ لمصالح عالمية من الدرجة الأولى؛ ويكفينا رصد التواجد الأمريكي والأوروبي بصفة عامة وحتى الصيني–من خلال الشراكة الصينية السودانية في مجالي النفط والمعدات العسكرية –للتأكد من صحة تلك الفرضية؛وذلك عائد للأهمية الجيوإستراتيجية من خلال المنافذ البحرية (البحر الأحمر، وخليج عدن، والمحيط الهندي)؛ و هو ما يجعل من المنطقة جسر وصل لنقل البترول من الخليج العربي إلى أوروبا الغربية والولايات المتحدة، وكذا منابع نهر النيل؛ وكان من المفروض أن يؤدي التواجد الدولي في منطقة القرن الإفريقي إلى ترسيخ معالم الشرعية–الدولية و الوطنية_ الامر الذي ادى الى انهيار دولة الصومال سميت بالدولة الفاشلة.

الخاتمة:

إن الدول الإفريقية حديثة الإستقلال بإعتبارها جزء من العالم الثالث حاولت بناء مؤسسات سياسية لإرساء دعائم دولة مستقلة وبذلك بدأت عملية البناء السياسي والتي يقصد بها مجموع العمليات البنائية التي سبقت تكوين الدولة بغرض إنشاء نظام سياسي خاص بهذه الدول . إلا أن هذه العملية البنائية ستكون بمثابة أزمة نتيجة لعملية الإستيراد التي إنتهجتها معظم الدول الإفريقية أو بسبب الإبقاء على البنيات السياسية التي تركها المستعمر بالإضافة إلى الركائز التي إنبنت عليها النظم السياسية في إفريقيا فجعلتها في أزمة متعدة الأبعاد والمستويات.

التهميش

1/ إبراهيم محمود أحمد ،" تحولات المسألة الصومالية،" في أحمد يوسف أحمد و نيفين مسعد (تحرير) حال الأمة العربية 2006 .. 2008. ،(أزمات الداخل و تحديات الخارج (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط. 1 2007 صص 173.178.

2/القباح نيفين ،" تطورات الوضع في القرن ألإفريقي،" السياسة الدولية، ع. 108 (أفريل 1992) صص. 229 -245

3 / الفوال نجوى أمين ، "انهيار الدولة في الصومال،" السياسة الدولية ،ع. 112 أفريل 1993، صص. 25 -8

4/ أحمد حسن الحاج علي ،" الدولة الإفريقية ونظريات العلاقات الدولية ،" السياسة الدولية، ع. 160 أفريل 2005

5/الزيات عبد الحليم ، التنمية السياسية دراسة في علم الاجتماع السياسي البنية و الأهداف الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، الجزء الثاني،.- 2002 ،صص67. 63

6/حمدي عبد الرحمن، أفريقيا والقرن الواحد والعشرون، رؤية مستقبلية القاهرة: مركزالبحوث والدراسات،1997 ،ص9

7/حمدي عبد الرحمن حسن، قضايا في النظم السياسية الإفريقية ، القاهرة: مركز دراسات المستقبل الإفريقي، ط 1، 1998 ،صص 77،78 ،

8/ عبد العالي دبلة، الدولة رؤية سوسيولوجية ،القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع 2004 ،ص.62

9/ محمد بشير حامد،" الشرعية السياسية وممارسة السلطة : دراسة في التجربة السودانية المعاصرة،" المستقبل العربي ، ع 94،ديسمبر. - 1986 ،صص. 36-46 .

10/ نصر الدين إبراهيم أحمد ، " التنمية والإصلاح السياسي وتعزيز حقوق الإنسان كمداخل وقائية لحل مشكلات اللاجئين في أفريقيا"، بحث مقدم إلى ندوة قضايا اللاجئين في أفريقيا التحديات الراهنة وسبل المواجهة، القاهرة: برنامج الدراسات المصرية الإفريقية، 20. يونيو 2005 ،ص. 6

11 / Jean Jacques Roche, "quelle politique de sécurité pour l'après guerre froide ? une approche réaliste de sécurité a l'aube du XXIe siècle,"
www.dandurand.uqam.ca/download/pdf/etudes/roche/politiques_de_securite.pdf

12 / Seyoum Hameso, "Issues and Dilemmas of Multi-Party Democracy in Africa," West Africa Review Vol.3,No.2 (2002),pp.10,11.

13/كامل انس مصطفى ، الصراعات الإثنية في حوض النيل و النظام الدولي الجديد، السياسة الدولية، ع.107 جانفي1992

14/علي خالد حنفي ، محنة الديموقراطية في الساحل العاج ، السياسة الدولية ،م،38،ع.151(يناير 2003)، صص،144-151.

15/ Bruno Loasch, "Pour une économie politique da la crise Ivoirienne: déclassement internationale, usure de la régulation interne et inadaptation des réponses a la crise, «in Bernard Taylor (ed.), Cote D`Ivoir: Consolation d`une paix fragile (Ottawa: Université Saint-Paul, 2004), p.18.

16 / سامي السيد أحمد محمد،"القرن الإفريقي.. صراع دولي على النفط والجغرافيا،
"www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&pagename=Zone-Arabic- News/NWALayout&cid=1209357835931

17/ صلاح الدين حافظ، صراع القوى العظمى حول القرن الإفريقي،سلسلة عالة المعرفة،الكويت 1978، صص. 85 -89

18 / Pierre Hassner," par- De le totalitarisme et la guerre, " www.telequebec.trc/ site/idees/chasseurs-idees-1999//archive.20000917/thene/html.